الثورات العربية والإصلاحات السياسية في العالم العربي: ما بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية

د/ مرسي مشري

أستاذ محاضر (أ)، المركز الجامعي تيسمسيلت
mechri1979@yahoo.fr

ملخص:

شهدت المنطقة العربية موجات غضب واحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في العديد من الدول العربية، وقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الظاهرة ما بين ثورات، ربيع، إلا أن هدفها واحد وهو تغيير الأنظمة الاستبدادية التي أفلست وفشلت في تحقيق المطالب الشعبية وعلى رأسها المطلب المعيشي. واليوم نجد في وطننا العربي تجددا للربيع بسبب الأوضاع المتردية، إلا أن العامل الخارجي لا يزال يحرك الأوضاع ويتدخل من أجل ترتيب الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية كمصر وتونس، مستغلا في ذلك التطور التكنولوجي في وسائل التواصل وعلى رأسها شبكات الفايسبوك والتويتر التي سمحت للجماهير بتخطي كل وسائل رقابة السلطة، وسهلت عملية تعبئة وتجنيد الشباب من أجل تنظيم الاعتصامات والتجمعات.

الكلمات المفتاحية: الثورات، الاصلاحات السياسية، الربيع العربي، التحول الديمقراطي.

Abstract:

The Arab region had been witnessing the waves of anger and protest against the social and economic conditions and political situation in many Arab countries, that has been qualified this phenomenon between revolutions, the spring, but the goal and the one which is to change the authoritarian regimes, which went bankrupt and failed to meet popular demands, especially the living demand. Today, in the Arab world resurgence of the spring because of the deteriorating situation, but that external factor still stir the situation and intervene in order to arrange the internal affairs of some Arab countries such as Egypt and Tunisia, taking advantage of the technological development in the means of communication, especially the networks (Facebook and Twitter), which allowed the fans to skip all means oversight authority, and facilitated the process of mobilizing and recruiting young people to organize sit-ins and rallies.

Keywords: Revolutions, political reforms, Arab Spring, democratic transition.

مقدمة:

عرفت العلاقات الدولية عدة موجات ديمقراطية أسقطت الكثير من الأنظمة الديكتاتورية فكانت الموجة الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بسقوط الأنظمة الفاشية في أوربا واليابان، وكانت الموجة الثانية في فترة السبعينات، أما الموجة الثالثة فكانت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، غير أن مختلف هذه الموجات لم تمس الدول العربية فكانت الاستثناء، إذ حضيت هذه الأنظمة بمباركة القوى الامبريالية العالمية، إلا أن هذا الاستثناء لم يدم مطولا، حيث عرفت العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين حراكا شعبيا تمخض عنه ثورات عربية أسقطت العديد من الأنظمة الديكتاورية العتيدة في تونس وليبيا ومصر، وشجعت قيام ثورات مماثلة في باقي الدول العربية كالدول الخليجية وسوريا، وباقي دول المغرب العربي، أجبرت هذه الأنظمة على مباشرة جملة من الاصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كان تعديل الدستور أهمها كونه القانون الأسمى للدولة، فهو يحدد طبيعة النظام والعلاقة بين السلطات، كما يتضمن طبيعة الحقوق والحريات بالنسبة للأفراد.

غير أن المطالب الاصلاحية في الدول العربية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى عقود ماضية، كانت دائما تظهر ويتم اسكاتها بدعم من الدول الغربية، هاته الدول التي تتبنى اليوم المطالب الاصلاحية الشعبية والثورات العربية، على حساب حليفاتها من الأنظمة العربية. وهذا ما يقودنا إلى طرح الاشكالية التالية: **إلى أي مدى تأثرت الثورات العربية بالعوامل الخارجية ؟ ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع، اعتمدت الخطة الموالية:**

أولا: الثورات العربية المدلول والمعنى

ثانيا: الثورات العربية والشرق الأوسط الكبير

ثالثا: تأثير شبكات التواصل الرقمية على الثورات العربية

رابعا: جين شارب (Gene Sharp) منظر الثورات العربية

أولا: الثورات العربية المدلول والمعنى

بمجرد انطلاق سلسلة الاحتجاجات والمظاهرات في بعض الدول العربية كتونس ومصر، بدأت تظهر تسميات عديدة لوصف الوضع العربي منها: الثورة العربية، الربيع العربي، الاحتجاجات العربية، غير أن مصطلح الربيع والثورة العربيين طغى على الساحة السياسية والإعلامية العربية والغربية على حد سواء، دون أن يراعى في ذلك مدى تطابق التسمية وطبيعة الأحداث الجارية. فإذا رجعنا إلى أصل التسميتين نجد أن مصطلح "الربيع العربي" أطلقه الغرب من خلال إعلان الرئيس الأمريكي باراك اوباما الذي وصف الوضع السياسي في الدول العربية بربيع عربي، فهذا المصطلح ليس بجديد، بل سبق للدول الغربية أن أطلقت مصطلح "ربيع براغ" على ثورة تشيكوسلوفاكيا التي وقعت سنة 1968 بزعامة دوبساك، هذه التسمية التي كانت تعبر عن رغبة الغرب، في أن تؤتي تلك الثورة أكلها بما يتفق وتمنياته في القضاء على الاتحاد السوفييتي آنذاك، وليس

حباً خالصاً في تحرير شعب تشيكوسلوفاكيا من الهيمنة السوفيتية (مقال بدون مؤلف ,متحصل من نت) .كما أطلقت تسمية الربيع على الثورة الشعبية التي قامت ضد الطغيان سنة 1848، وسميت بربيع الاوطان.

1. الربيع العربي وربيع براغ:

انطلق ربيع براغ سنة 1967 بثورة قادها المثقفون، الكتاب، أين كانوا يطالبون بحرية التعبير، وقد توافق هذا المطلب مع سلسلة الاصلاحات التي باشر فيها الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسولفاكي أليكساندر دوبساك والمعروفة بالاشتراكية الانسانية، التي رفضت الخضوع لشوفينية الأحزاب الشيوعية التي نهجها ستالين، إذ لم تراعي هذه الأحزاب خصوصية شعوبها وضروفها النوعية الخاصة وأنكرت الطريق النوعي الخاص للاشتراكية الذي أكد عليه كل من ماركس ولينين، وتحولت هذه الأحزاب في نظر شعوبها إلى طابور خامس للاتحاد السوفييتي، وأخذ الناس في هذه البلدان بما في ذلك العمال البروليتاريون بالنظر إلى الشيوعيين المحليين بوصفهم عملاء لروسيا، التي تحولت في نظرهم إلى دولة استعمارية تحاول السيطرة عليهم واخضاعهم لهيمنتها (مقال بدون مؤلف ,متحصل من نت). وقد رد الاتحاد السوفياتي على هذه الثورة باعادة احتلال تشيكسلوفاكيا إلى غاية 1989 تاريخ اندلاع الثورة المخملية.

لقد لعبت الولايات المتحدة دورا في دعم الربيع العربي كما سبق لها أن لعبت نفس الدور في ربيع براغ، وهذا ما يفسر التشابه في تسمية الثورتين بالربيع، فعند متابعتنا للمسؤلين الأمريكيين نجد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط دنيس روس في خطاب ألقاه أمام مجموعة «جاي ستريت» اليهودية - الأميركية في واشنطن، كشف فيه وقوف الأميركيين وراء ما تشهده المنطقة حالياً، حيث قال: "**كنا نراقب عن كثب، ومنذ فترة، التحديات التي تواجهنا في المنطقة. وعملياً وقع الرئيس (أوباما) في أوت الماضي (2010) توجهاً يطلب دراسة حكومية واسعة عن الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطوال أشهر كنا نعقد اجتماعات أسبوعية نناقش خلالها مسائل الإصلاح السياسي في المنطقة، ونبحث الجهود في هذا الاتجاه ونستخلص الدروس من مناطق أخرى وندرس مختلف الخيارات والمقاربات**" (عادل المدوري).

تمحور دور واشنطن في الثورة العربية في لجم آلة القمع التي يستند إليها نظاما بن علي ومبارك وسواهما، ما جعل الرجلين وحيدين في مواجهة شعبيهما، كما أن جنرالات الجيش، وبإيحاء أميركي، «أقنعوا» الرئيسين التونسي والمصري بضرورة الرحيل بعدما قررا أنهما لن يفعلا ذلك طوعاً، لكن الوضع كان مختلفا في ليبيا وربما اليمن حيث لم تكن لواشنطن سيطرة كبيرة على أجهزة الأمن، ولهذا لوح الأميركيون باللجوء إلى القوة المباشرة لمساعدة المتضاهرين (حسن الحسن).

إلا أن السؤال المطروح هو لماذا تخلت الولايات المتحدة عن قادة موالين لها ويخدمون مصالحها؟ والجواب جاء أيضاً على لسان روس مستشار الرئيس الأمريكي بقوله: "**كنا خلال هذه الفترة (الثورة المصرية) على تشاور وثيق مع الإسرائيليين وكان هؤلاء قلقين من التغيير ويودون الإبقاء على النظام القديم، لكن مع تطور الأحداث ووضوح المشكلات التي أوجدها نظام مبارك، اقتنع الإسرائيليون بأن استمرار هذه المشكلات سيفيد المتطرفين وحدهم، وهو آخر ما يريدونه**"(حسن الحسن)، وتظهر مصلحة أميركا وإسرائيل في تغيير أنظمة دول أخرى غير مصر؟ في قول روس: "**سمعت مراراً من قادة المنطقة أن الإصلاح غير ممكن في غياب السلام. اليوم مع اضطرار هذه الدول إلى مباشرة إصلاحات تستجيب لمطالب مواطنيها، ستكتشف سريعاً أن استمرار النزاع (مع إسرائيل) يعوق جهودها وأنه يمكن الثروات الوطنية (في ظل السلام) أن تخصص في**

شكل أفضل للهموم الداخلية"(حسن الحسن). أي أن الدول العربية منفردة ستكون لسنوات طويلة مقبلة مشغولة بنفسها عن أي قضية خارجية أو جامعة، الأمر الذي يريح اسرائيل.

2. الربيع العربي وربيع الأوطان:

أطلق على الاحتجاجات العربية تسمية الربيع تيمنا بالانتفاضات والثورات التي قامت بها الشعوب الأوربية سنة 1848، والتي قامت في كل من فرنسا وأوربا الوسطى وإيطاليا، حيث نشبت هذه الاحتجاجات نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية لسنة 1846-1847، والتي مست بشكل أساسي كل من فرنسا وانجلترا اللتان عرفتا الثورة الصناعية، في حين كانت مطالب الثورة في ايطاليا والنمسا وألمانيا (اللاتي لم يكن لديها بروليتاريا متطورة) مطالب سياسية فقط، حيث حاولت البرجوازية في هذه الدول تحويل النظام الملكي إلى ملكية دستورية، ومن جهة أخرى كانت تطمح بعض الأقليات المنضوية تحت لواء الدولة الإمبراطوية النمساوية المجرية إلى الاعتراف بحقوقها في وطن خاص بها في إطار نظام فدرالي، إلا أن هذه الثورات فشلت في تحقيق غاياتها، ولكنها بقيت عبرة ودروسا للجماعات الوطنية التي كانت تطمح للاستقلال (Michel Mourre, 1996).

إن التيمن بمثل هذه الثورات يحمل في طياته ايحاءات تفكيكية تقسيمية، حيث أن اطلاق تسمية الربيع العربي تشير إلى الاقليات العربية التي يمكن أن تحصل لها على وطن في إطار نظام فدرالي، مثلما حدث في العراق، ويحاول أن يحدث في مصر من خلال تقسيمها إلى طوائف وأقليات يكون لكل منها وطن: واحد للأقباط وأخر للنوبة بالجنوب، والثالث للمسلمين، أضف إلى ذلك أن هذه التسمية توحي بالفشل الذي ستمنى به الثورات العربية والتي ستنتج نخبة موالية للغرب بديلة عن النخبة السابقة التي صارت قديمة وعاجزة على المحافظة على مصالح الغرب بها، حيث أن الدول الغربية لن تسمح بقيام ديمقراطية شعبية تعبر عن مطالب الشعوب العربية المناهضة للامبريالية وللهيمنة الغربية ومعادية لإسرائيل. ويرى الصوت الشيوعي بأن الامبرياليين هم من يقف وراء الثورات العربية الحالية وهم في ذلك لا يسعون إلى خير الشعوب بل هم يستهدفون إنهاء خدمات أنظمة فاشستية وقمعية انتفت الحاجة إليها بانهيار الاتحاد السوفييتي وزوال "الشيوعية"، كما أن حركة التغير الجارية حاليا لأنظمة الشرق الأوسط القمعية هو استمرار لمسلسل انهاء خدمات الأنظمة القمعية البولبسية التي استعملها الغرب الرأسمالي للوقوف بوجه المد الشيوعي، والتي استهلت مع بدأ تفكك الاتحاد السوفييتي بتنحية نظام بينوشي في شيلي مرورا بإطاحة نظام سوهارتوا في اندونوسيا (مقال بدون مؤلف ,متحصل من نت). كما يوجد رأي آخر يقول أن الثورات العربية تتقاطع مع سياسة الفوضى الخلاقة التي تريدها واشنطن، فوضى تؤدي إلى تفكيك الأنظمة القائمة لإعادة بناءها، ليس على أساس ديمقراطي كما تريد الشعوب العربية، بل على أسس طائفية وإثنية وقبلية كما تريد واشنطن والغرب.

ثانيا: الثورات العربية والشرق الأوسط الكبير

يرى بعض المفكرين أن أوروباما نجح في تحقيق الديمقراطية من خلال الثورات العربية فيما فشل سابقه بوش من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وإذا كانت الوسائل قد اختلفت فإن الأهداف والخلفيات تبقى نفسها، ذلك أن الادارة الأمريكية حتى وإن تغير الحزب الحاكم إلا أن الأهداف الإستراتيجية لا تتغير، بل الوسائل هي التي تتغير، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تصريحات العديد من السياسيين في الادارة الأمريكية السابقة، فنجد تصريحا لرتشارد هاس Richard Haass (مدير التخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية في

عهد إدارة بوش) يقول فيه أن:" **قياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال**"، في حين يصرح وليام بيرنز William Burns (مساعد وزير الخارجية الأمريكي) قائلا:" **على الرغم من حديثي عن تغيير تدريجي فأنا لا زلت أتحدث عن الحاجة لتغيير حقيقي** "، أما الرئيس الأمريكي بوش فصرح قائلا أن:" **الديمقراطية الفعالة دائما بحاجة إلى الوقت للتطور** " (مرسي مشري، 2007، ص203). أما عن كيفية حصول التغيير الديمقراطي، فيرى هاس أن الطريقة الوحيدة لتجذّر الديمقراطية هو تركها تنبت في الداخل، أما بيرنز فيقول أن التغير الحقيقي يأتي من داخل المجتمعات العربية ولا يمكن فرضه من الخارج.

تعبر هذه التصريحات الصادرة عن مسئولين سابقين على أن الادارة الأمريكية الحالية تواصل في نفس نهج الادارات السابقة لتحقيق نفس الأهداف مع تغيير في الإستراتيجية، ومن بين أهم هذه الأهداف **تقويض النظام العربي**، حيث يقول برنار لويس (وهو من غلاة المفكرين الغربيين) "من التهور القول أن فكرة الوحدة العربية قد اندثرت لأن كثيرا من المقومات التي أدت لظهورها ما زالت موجودة (فهمي عبد القادر ، 1999، ص113) "، وعليه ينطلق مفهوم الشرق أوسطية والربيع العربي في الفكر الغربي من ضرورة تقويض "الخطر الأكبر"، وهو الفكرة القومية العربية، والتعامل مع العرب ليس كأمة وحضارة بل شعوبا متفرقة ودولا منفردة، فإسرائيل لا تجد لنفسها موقعا في حالة نجاح المشروع العربي حسب قول غولدا مايير رئيسة وزراء إسرائيل، وهي بذلك تعي أن النظام العربي عامل تقويض لوجودها الأمني، ومن هذا الإدراك الصهيوني الإسرائيلي يرى شمعون بيريز أن تأسيس الشرق أوسطية الجديد يجب أن يقوم على نظام لا قومي إقليمي، بعيدا عن الانتماءات التي من شأنها أن تخلق نقاط الالتقاء بين دول إقليم الشرق الأوسط، وهذه دعوة صريحة لاستبعاد الانتماء العقائدي عن بنية النظام المقترح، واستبداله بعلاقات إقليمية بيئية بعيدة عن الحصانات القيمية والخصوصيات الفكرية، وهو استهداف صريح لفكرة العروبة كانتماء وقيم وحضارة.

لقد تزامنت الطروحات الغربية الصهيونية ومساعيها لتطبيقها مع حالة الضعف العربي، مما يجعل أي ترتيب آخر سيعقد حتما على أنقاض الهوية العربية، وسيفقد النظام العربي قيمه ومبادئه ومستقبله.

أما الهدف الثاني فهو **ادماج اسرائيل** في نظام اقليمي جديد، حيث تعاني إسرائيل من عقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية منذ قيامها، مما ترتب عن ذلك تأثيرات اقتصادية سلبية باتت تهدد كيانها ووجودها. وأن إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي بإنشاء نظام شرق أوسطي يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها، بالإضافة إلى إلغاء الهوية القومية للنظام الإقليمي وتحويل أطرافه إلى أطراف هامشية في النظام الجديد، مما يؤدي إلى نسف النظام العربي بتاريخه وتراثه وثقافته وإحلال نمط التعايش بين الأعداء التاريخيين العرب وإسرائيل، وهذا ما يسمح لإسرائيل من تجاوز عقبات كبيرة نحو تحقيق التطبيع مع العرب، منها قضية عودة اللاجئين، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد 1967. كما يوفر هذا المشروع المجال الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بتوسيع السوق أمام صادراته أولا، وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الإسرائيلي ثانيا.

سيؤدي مشروع الشرق الأوسط الكبير وامتداده المتمثل في الربيع العربي إلى إبقاء المنطقة العربية في حالة من التخلف والتبعية الاقتصادية، من خلال التوسع والتنوع في ميدان الاستثمار، بحيث يكون الطرف العربي بمثابة الممول للموارد الأولية والنفط ومصادر المياه والأيدي العاملة الرخيصة، إلى جانب كونه سوقا

استهلاكية كبيرة، ويكون الجانب الإسرائيلي هو المركز الحيوي لهذه العملية الاقتصادية. كما سيفتح المجال واسعا أمام إسرائيل لتصدير إلى البلدان العربية وليس العكس وذلك بسبب التخلف التقني للمنتجات العربية قياسا بالمنتجات الإسرائيلية.

أما الهدف الثالث فهو يتعلق **بتحقيق المصالح الأمريكية**، حيث دار حوار داخل الدوائر الرسمية الأمريكية حول الاستراتيجية الواجبة والفعالة لتحقيق المصالح الأمريكية، وبرز تيارين: التيار المحافظ المتمثل في الحزب الجمهوري ويؤمن بفلسفة القوة العسكرية والاقتصادية لتحقيق والحفاظ على تلك المصالح والتي يطلق عليها القوة الصلبة، على الجانب الآخر برز التيار الليبرالي والمتمثل في الحزب الديمقراطي، ويرى أن المصالح الأمريكية يمكن حمايتها وتحقيقها من خلال تبنى القيم الأمريكية ونشرها، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقات الاقتصادية، أو ما يمكن أن نطلق عليه " القوة الناعمة، والذي يعد جوزيف ناي أول من استعمل مفهوم القوة الناعمة في مقال له عام 1990، عندما تناول أهمية الإقناع والثقافة والأيديولوجية في جذب الآخرين بإتباع الولايات المتحدة، خاصة وأنها أقل تكلفة من القوة العسكرية (سليم البرصان أحمد، 2004).

ومع وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 أثير داخل الولايات المتحدة سؤالا جوهريا لماذا يكرهوننا لهذا الحد ؟، وأخذت مراكز الأبحاث الأمريكية تقدم تقاريرها للإدارة الأمريكية لمواجهة هذه الكراهية،[1] فأنشأت إذاعة سوا، وفضائية الحرية من أجل الدعاية لتجميل صورة الولايات المتحدة، وازدادت دهشة الإدارة الأمريكية فيما حدث في العراق، حيث اعتقدت الإدارة الأمريكية بأن الشعب العراقي سوف يرحب بهم عند احتلالها للعراق تحت شعار التحرير، إلا أن عنف المقاومة العراقية أكدت عدم دقة تقارير الاستخبارات الأمريكية، ولذلك فقد تردد في كافة الدوائر الأمريكية بأن سياسة القوة قد فشلت، وأن على الولايات المتحدة أن تلجأ لتبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل كسب الشارع العربي والإسلامي إلى جانبها، ولكن دون أن تعترف بأن سياسة بوش المتطرفة في دعم إسرائيل وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني هي السبب الجوهري وراء كراهية الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

ولكل تلك الأسباب تم الاعتماد على استراتيجية القوة الناعمة التي طرحها جوزيف ناي، والتي أكد خلالها على جاذبية الأفكار والإقناع بدلا من استعمال القوة العسكرية، حيث طرح ناي استراتيجية أمريكية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأي العام Public Diplomacy من خلال تبادلات ثقافية وتعليمية، تهدف إلى تأسيس مجتمع مدني أكثر انفتاحا في منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل تحقيق ذلك فإن من يتحدث باسمها لا يجب أن يكونوا الأمريكيين أنفسهم بل أهل تلك الدول الذين يتفهمون قيمها، أي أن ناي يدعو إلى تجنيد نخبة من داخل المجتمعات العربية والإسلامية لتبنى حملة دعائية تروج للقوة الناعمة الأمريكية بالوكالة، على اعتبار أنها أكثر قبولا لدى الرأي العام العربي والإسلامي.

إن إعادة تشكيل النخب السياسية في الوطن العربي يفسح المجال أمام توثيق ارتباط الاقتصاد والسياسة العربية بالولايات المتحدة، ولكي تتم إعادة تشكيل النخب لا بد من نشر ثقافة سياسية بديلة، تقوم على تمجيد قيم اقتصادات السوق والحرية السياسية والمجتمع المدني...الخ، وقد أدركت الولايات المتحدة بعد الثورة الإيرانية أن النخب السياسية المغلقة تؤدي على المدى البعيد إلى احتقان سياسي، ولاسيما مع اتساع قاعدة التعليم وتزايد التكنوقراطيين في المجتمع العربي المعاصر، وسعي النخب الجديدة إلى المشاركة في الحياة

السياسية، خاصة وأن نسبة مهمة من عناصر النخبة السياسية الصاعدة هم من خريجي الجامعات الغربية (وليد عبد الحي، 2001، ص65).

ولكي لا تحدث المفاجأة ويتم التغيير السياسي من خلال العنف على الطريقة الإيرانية، أو الانقلاب المفاجئ كما كان يجري في الوطن العربي أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، فلا بد من تسريب نخب معينة ذات توجهات معينة قريبة من القيم السياسية الأمريكية إلى الجسد السياسي في القطر العربي، بشكل يحول دون الاحتقان من ناحية، ويتبنى المشروع الأمريكي من ناحية ثانية. ومن خلال تعميم هذه الثقافة عبر مراكز الدراسات التي تمولها الولايات المتحدة،[2] يتحول المشروع من مستوى تبني النخبة الصاعدة إلى إيجاد قواعد ارتكاز اجتماعية داخل المجتمع، تساند هذه النخبة في عمليات الاقتراع.

كما تساهم الثقافة السياسية الجديدة في إعادة صياغة التوجهات العربية الاستراتيجية، من خلال استبدال ثقافة الصراع بثقافة التسوية، بشكل يضفي قدرا من الترابط بين السلوك الداخلي على مستوى القطر الواحد، والتماسك بين النخب الصاعدة على المستوى العربي ككل، وذلك من خلال خلق وتعميم مفاهيم جديدة منها: السلام، الشرق الأوسط، الحرية، حوار الأديان، الخصخصة، الواقعية، المجتمع المدني، حقوق الإنسان...الخ بينما تختفي جوانب أخرى منها القومية العربية، الصراع، العدو الصهيوني...الخ.

إن الحجة الرسمية الأمريكية في اقتراح هذا المشروع تعود إلى ما جرى في أحداث 11 سبتمبر، وأن الإرهاب ولد ونما في خضم سياسة وثقافة دينية تحتاج إلى استئصال أو إلى إعادة تأهيل، وقد حددت الإدارة الأمريكية عدة أسباب لنمو التطرف والإرهاب في المنطقة منها: انعدام الحياة الديمقراطية، الانغلاق الديني، البرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية ضد أمريكا والغرب، الوهابية والمؤسسة الدينية الرسمية، المؤسسات الخيرية التي تمول المنظمات الإرهابية، الدول التي توفر للإرهاب ملجأ وغطاء سياسي...الخ، ومن هنا جاءت المطالب الأمريكية منها: تجفيف الينابيع المادية للإرهاب بوضع اليد على أموال المؤسسات الخيرية، تجفيف ينابيعه الثقافية بتغيير برامج التعليم وفق سلم معايير توافق عليه أمريكا والحد من سلطة المؤسسة الدينية، ثم تجفيف ينابيعه السياسية من خلال أجراء إصلاحات سياسية تضخ في الدولة والنظام نخبا تخاطب أمريكا والغرب بلغة مشتركة (بلقزيز عبد الإله، 2004، ص86).

ثالثا: تأثير شبكات التواصل الرقمية على الثورات العربية

تأتى المنطقة العربية في مؤخرة الترتيب العالمي من حيث درجة التطور الديمقراطي، فالثورة العالمية الديمقراطية التي أسماها صامويل هونتنجتون بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، والتي جاءت عقب موجتين سابقتين (الأولى كانت ما بين 1828-1926 والثانية في الفترة ما بين 1926-1975)، هذه الثورة لم تصب الوطن العربي إلا بشكل جزئي في أفضل الأحوال، حيث تمخضت عن تجارب الانتقال إلى التعددية السياسية في الوطن العربي في عديد من الحالات تغيير شكل النظام السياسي دون تغيير في جوهر العملية السياسية وطبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم، وذلك لأن النظم الحاكمة تعاملت مع التعددية السياسية بمنطق خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف، مما أصاب الحياة السياسية في عديد من الدول بالجمود والتكلس، كما أن نظما عديدة أحاطت التعددية السياسية بجملة من القيود السياسية والأمنية والإدارية التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية، وجعلتها تعددية شكلية في كثير من الحالات وفى المحصلة، فإن عملية الانتقال إلى التعددية السياسية لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وكل ما نجم عنها هو هامش ديمقراطي محدود في أفضل الأحوال، ولذا يعتبر

البعض أن ما حدث - ويحدث -هو بمثابة عملية تحديث للتسلطية غايتها تكريس قدرة النظم الحاكمة على الاستمرار أكثر من كونها عملية دمقرطة جدية وحقيقية، ولذلك تُعتبر النظم التسلطية أو شبه التسلطية هي الشائعة في الوطن العربي، وهو ما تعكسه بوضوح مظاهر ومؤشرات عديدة مثل : شيوع ظاهرة التأبيد في السلطة وغياب التداول السلمي لها، وتعدد مظاهر وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان، رغم التحسن الذي لحق بسجلات بعض الدول بهذا الخصوص، لأسباب وضغوط خارجية أكثر من كونها داخلية، وافتقار العمليات الانتخابية في عديد من الدول العربية إلى النزاهة والشفافية، وغياب التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، وضعف دور منظمات المجتمع المدني، وغياب أو ضعف استقلال السلطة القضائية، وتعدد مظاهر انتهاك سيادة القانون. ويرى البعض أن الثورة الحاصلة في وسائل الإعلام والاتصال، وعلى رأسها وسائل الإعلام المجتمعية الرقمية أسهمت في تفكيك الأفكار والبني السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتسلطية من ناحية، ودعم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية من ناحية أخرى، وذلك استنادا إلى المتغيرات التالية (حسنين توفيق ابراهيم، 2004):

- إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ونشر الوعي السياسي لدى المواطنين، حيث توفر ثورة المعلومات والاتصالات مصادر متعددة ومستقلة للمعلومات خارج دائرة سيطرة وتوجهات النظم الحاكمة، مما ينهى احتكار هذه النظم - بأجهزتها المختلفة - للمعلومات، أو على الأقل يقلص من قدرتها على ذلك، ومن المعروف أن احتكار النظم الحاكمة للمعلومات شكل ولا يزال أحد المرتكزات الأساسية لتكريس طابعها التسلطي.
- كما أن هذه الثورة حدت من قدرة النظم الحاكمة على إخفاء ممارساتها التسلطية والاستبدادية مثلما كانت تفعل في السابق، وهذا في حد ذاته يضع قيدا على قدرتها على التوسع في مثل هذه الممارسات وبخاصة فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، حيث تتحسب لاحتمال أن الكشف عن الانتهاكات التي تمارسها في هذا الشأن سوف يدفع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بهذا الموضوع، وربما بعض الدول لشن حملات دولية ضدها. وهكذا أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في عولمة قضايا الحريات وحقوق الإنسان، حيث لم تعد بمعنى من المعاني شأنا داخليا كما كان يحدث في السابق.
- مكنت المواقع الاجتماعية مواطني الدول العربية أو قطاعات منهم من معرفة تجارب وخبرات دول أخرى في مجالات التنمية والديمقراطية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وأتاحت لهم فرصة المقارنة بين ما يجرى في هذه الدول وبين ما تشهده بلدانهم. وكل ذلك وغيره أسهم في تعزيز الوعي السياسي لديهم، فضلا عن تغذية طموحاتهم وتطلعاتهم، وتطوير أنماط مطالبهم بشأن الإصلاح السياسي والديمقراطي.
- أسهمت المواقع الاجتماعية الرقمية في تعزيز دور أحزاب وقوى المعارضة السياسية، فهي تتيح لقوى المعارضة استخدام وسائل وأساليب جديدة لنشر أفكارها وبرامجها، وممارسة أنشطتها، واستقطاب أعضاء جددا في صفوفها. وإذا كان الكاسيت قد لعب دورا هاما في الثورة الإيرانية التي أطاحت بحكم الشاه، وفتحت الباب أمام تأسيس جمهورية إسلامية في إيران، وذلك من خلال نشر خطب الإمام الخومينى في صفوف الإيرانيين، فإن قوى المعارضة اليوم تستطيع أن

توظف مواقع الإعلام الاجتماعية في فضح ممارسات النظم الحاكمة ونشر أفكارها في صفوف المواطنين، وحشد التأييد الشعبي لصالحها. ومن الملاحظ أن قوى المعارضة المحظورة داخل بعض الدول العربية، والتي تمارس المعارضة من الخارج كثيرا ما استفادت من الأساليب الحديثة في الاتصالات والمعلومات في التواصل مع المواطنين داخل أوطانها.

- إن قدرة النظم الحاكمة على مراقبة الأساليب الحديثة لهذه الثورة لها حدود، بل إنها تتآكل بسرعة مع مرور الوقت، فإذا كانت الأجهزة المعنية في هذه الدولة أو تلك تستطيع منع دخول كتب أو مطبوعات أو مجلات أو شرائط إلى أراضيها من خلال نقاط التفتيش في منافذها البحرية والبرية والجوية، فكيف تستطيع منع أو مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي؟ وإذا كانت هذه الأجهزة تستطيع أن تصادر صحيفة معارضة أو تمنع مقالات أو كتبا لا تروق لها عن الصدور، فكيف تستطيع منع الإعلام الإلكتروني العابر لحدود الدول، والكتب التي تصدر بشكل إلكتروني (النشر الإلكتروني) على شبكة الإنترنت؟ وإن كانت بعض النظم تستطيع الآن أن تراقب شبكة الإنترنت بشكل جزئي بحيث تتدخل تقنيا لحجب بعض المواقع غير المرغوب فيها، فإن هناك شكوكا بشأن قدرتها على الاستمرار في هذا المسلك في المستقبل.

وهكذا، فإن ثورة المعلومات والاتصالات توفر وسائل تسمح بالبث الإعلامي والتدفق المعلوماتى المباشر عبر حدود الدول بعيدا عن سيطرة الحكومات، مما يتيح لأحزاب وقوى المعارضة مجالا لممارسة جانب من أنشطتها بالاستقلالية بعيدا عن ضغوط النظم الحاكمة.

برهنت حركات شباب الثورة في كل من تونس ومصر عن الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية، في إيصال صوت الثورة إلى كل أرجاء العالم، وحشد الدعم لها من أجل الوصول إلى التحول الديمقراطي المطلوب وبشكل سلمي، كما كان للمواقع الاجتماعية فضل في تعبئة الرأي العالم الشعبي الشبابي بشكل خاص، من أجل تنظيم المظاهرات والاعتصامات، متجاوزة بذلك الرقابة البوليسية التي فرضتها السلطة السياسية على كل وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، ويمكن الوقوف على دور الشبكات الاجتماعية من خلال التجربتين التاليتين:

أ. التجربة المصرية: لعبت الانترنيت بصفة عامة والمواقع الاجتماعية بصفة خاصة، حيزا هاما في حياة الشباب المصري، حيث قدر استخدام المصريين للإنترنت 8.6 مليون عام 2008، كما تتوافر الإنترنت لدى 10% من المصريين، وقد تطور دور الإنترنت سواء من خلال المواقع أو المدونات الأمر الذي أدى بالحكومة إلى التصادم مع بعض المدونين، إذ بلغت نسبة النمو فى المدونات 18% عام 2005، و27% عام 2006، 37% عام 2007، وهذا ما دفع بالحكومة المصرية إلى حجب بعض مواقع الإنترنت دون إبداء مبررات لذلك، نتيجة تمكن المدونات من خلق فضاء الكتروني تدويني استقطب اهتمام الرأي العام، مكنه من لعب دور ضاغط وسمح للجماعات المشاركة التنفيس عن كبتها السياسي والاجتماعي (أشرف جلال حسن محمد).

ويمكن فهم الدور الذي اضطلعت به فئة الشباب أثناء الثورة وفي أعقابها، وموقف رموز النظام منها من خلال ما يسميه المؤرخ الهندي راناجيت جوها Ranajit Guha "التحيز النخبوي"، حيث يفسر تجاهل نائب الرئيس السابق عمر سليمان مطالب المتظاهرين، من خلال رؤية مفاهدها أن المتظاهرين لا يمتلكون أيّ ثقافة أو وعي سياسي، ولا يعدو تحركهم التلقائي سوى استغلال لهم من قوة منظّمة تتّخذهم ستاراً لأهدافها

وهي حركة الإخوان المسلمين، وسيكون حلّ المشكلة هو التعامل مع تلك القوة وليس الاستجابة لمطالب المتظاهرين. ويؤكّد راناجيت جوها أنّ التّحيز النخبوي يستلهم الخبرات الغربية في الحركة السياسية، ويقفز فوق خصوصية الواقع المحلّي، ففي المثال الهندي ارتبطت المبادرات الفلاحية للثورة السياسية بقيادات محلية واعية، لم يكن أيّ منها يحكم سيطرته على العناصر الثورية كافة، بل اتّحدت هذه العناصر القيادية على الأرض، بصورة تختلف عن السلطة التي يمارسها التنظيم أو الحزب السياسي الحديث، وهذا ما تجسد خلال الثورة المصرية فكانت القيادات الثورية مشكلة من المجموعات الشبابية التي حملت الثورة المصرية على أكتافها، مثل حركة 6 أبريل وحركة كفاية، وش[3]باب الإخوان، والحملة الوطنية لدعم البرادعي، وحركة الاشتراكيين الثوريين، ومجموعات "الفيس بوك" (مثل مجموعة "كلنا خالد سعيد" ومجموعة الرصد). ومن أبرز سمات هذه المجموعات الشبابية، التنوع الشديد في شكل وأسلوب الحركة، وذلك نتيجة الاختلاف الهائل في الخلفية الفكرية والتنظيمية للمجموعات الشبابية، وتتسم أيضاً بالقدرة الهائلة على التواصل عبْر الامتداد الشبكي، وهو ما لا يجعل لحركة الثورة مركزاً يمكن شل فاعليته أو قيادة يمكن استئصال عناصرها، نظرا للقدرة الفائقة على التنسيق والعمل التنظيمي والحركي المشترك للمجموعات الشبابية، مثلما اتّضح من إطلاق فكرة النزول إلى الشارع في يوم عيد الشرطة الموافق لـ25 جانفي في كل أنحاء مصر (محمد صفار).

2. **التجربة التونسية:** اندلعت الثورة في تونس بسلسلة من المظاهرات في بعض المناطق الداخلية إلى أن اتسعت رقعة تلك الاحتجاجات إلى مختلف مناطق البلاد التونسية، وعلى الرغم من أهمية الأحداث، إلا أن الإعلام الرسمي التونسي قابل هذه الاحتجاجات بالتعتيم عما يحدث، و ذلك بالتضييق على الصحافيين التونسيين و الأجانب و منعهم من تغطية ما يجري في البلاد وكان ذلك في الفترة الفاصلة بين 17 ديسمبر و أول جانفي، إذ وصفت تلك الأحداث بأعمال إرهاب و تخريب من قبل مجموعات "ملثمة. ونتيجة القمع و التضييق الإعلامي الذي كان يعيشه التونسيون كان البديل شبكة الإنترنت و بالتحديد مواقع التواصل الاجتماعي "كالفايسبوك" الذي تمكن من خلاله التونسيون الالتفاف على الرقابة و التعتيم الإعلامي. فقد نهجت أجهزة الحكومة في فترة حكم بن علي سياسة الحجب على العديد من مواقع الإنترنت مثل الدايلي موشن Dailymotion و اليوتوب، كما شملت هذه العملية موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" لفترة وجيزة في شهر أوت 2008 ليعود للعمل بقرار رئاسي بعد احتجاجات "إفتراضية" عن منعه، فعملية الحجب الحكومي أو ما يعرف بالرقيب الشهير "عمار 404 " تعد من أول الاحتجاجات "الافتراضية" عبر المدونات و المجموعات المناهضة لهذا الحجب الإلكتروني عبر الفايسبوك مثل : "نهار على عمار"، "صفحة للدعاء على عمار ليلا نهار"، تلي ذلك صفحات "سيب صالح يا عمار" (سعود المولى).

وعلى الرغم من كل هذه التضييقات الهادفة لتغطية الحقائق الميدانية فقد شكلت مجموعات و صفحات على الفايسبوك مثل صفحة "أخبار تونس"، "يوميات الأحداث في سيدي بوزيد"، "أحرار تونس"، "ابتسم أنت لست من سيدي بوزيد"، هذه الصفحات تحولت إلى وكالات أنباء تورد تقاريرها بالصوت و الصورة اعتمادا على أجهزة و وسائل التكنولوجيا من تناقل الوقائع و الأحداث، فصارت وسائل الإعلام العربية و الأجنبية من أبرزها قناة الجزيرة و فرنسا 24 تعتمد في تغطية أحداث الانتفاضة التونسية على مقاطع فيديو من الفايسبوك التي عوضت المراسلين الإخباريين الذين منعتهم السلطات التونسية من تغطية الاحتجاجات وضيقت عليهم إعلاميا (سعود المولى).

وخلال أيام الانتفاضة التونسية كان الربط بين وسائل الإعلام "الجديد" كالفايسبوك" و الإعلام الفضائي عبر القنوات التلفزيونية عاملا حاسما في الحفاظ على زخم النضال من أجل تحقيق الثورة، حيث لعبت شبكة التلفزيون "الجزيرة" و "فرنسا 24" دورا هاما في نقل المعلومات، الأحداث، الصور و الفيديوهات إلى أكبر شريحة من المجتمع خصوصا الذي لا يتقن استعمال الإنترنت و إلى العالم بوجه الخصوص، كما أن مستخدمي الموقع الاجتماعي "فايسبوك" كانوا يتبادلون فيما بينهم تسجيلات لبرامج تلفزيونية و إذاعية، مما يوفر فضاء إعلاميا حرا و ثريا بالمعلومات التي يمكن أن يتحصل عليها مستعمل الفايسبوك بسهولة و حينية و بتكلفة قليلة.

وكنتيجة لذلك؛ تمكن الفرد من إيجاد فضاء إعلامي متحرر من القيود التي كانت مفروضة على الإعلام من قبل السلطة الحاكمة، كما أنه أصبح من الممكن اليوم إنتاج المعلومة و نشرها و كذلك التعليق عليها بحيث تصبح المعلومة المتوفرة في هذا الفضاء محل نقاش و تحليل من طرف مستخدمي هذه الشبكة .

ومثلما لعبت بعض الإذاعات المحلية و العربية سابقا دورا كبيرا في حركات التحرر من الاستعمار في القرن الماضي، تربع اليوم موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" على عرش وسائل الإعلام.

رابعا: جين شارب (Gene Sharp) منظر الثورات العربية

يعتبر كتاب جين شارب (Gene Sharp) الباحث الأمريكي بمعهد البرت آينشتاين المعنون بـ"من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر"، بمثابة الدليل التطبيقي لكيفية مقاومة الأنظمة الديكتاتورية بطريقة لاعنفية إلى غاية الوصول إلى إسقاطها **(4)** [تم نشر هذا الكتاب في بانكوك عام 1993 من قبل لجنة استعادة الديمقراطية في بورما بالتعاون مع صحيفة العهد الجديد، ثم تم ترجمته إلى ثمان لغات على الاقل منذ ذلك الحين، خيث نشر في صربيا واندونيسيا وتايلندا وبلدان أخرى.]، حيث لخص الكاتب ثمرة تجربته الواقعية ومعايشته للعديد من الحركات الديمقراطية التي استخدمت مختلف الأساليب النظالية في العديد من الدول منذ سنة 1981 إلى غاية سنة 1991 في دول كاستونيا لتوانيا بولونيا المانيا الشرقية تشيكةدوسلوفاكيا وسلوفينيا ومدغشقر ومالي وبوليفيا...الخ.

وقد لاحظ الكاتب أن استخدام العنف من أجل القضاء على الأنظمة الديكتاتورية غالبا ما يواجه بممارسات قمع وحشية من قبل هذه الأنظمة التي تتميز باستعدادها الدائم لاستخدام العنف، الذي يمكنها من سحق الحركات الديمقراطية، ذلك لأنها تتفوق بامتلاكها للعتاد العسكري والذخيرة ووسائل النقل وتتفوق بحجم القوات العسكرية (جين شارب، 2003، ص12.).

كما يرى شارب أن الكثير من الناس، الذين يعانون تحت نير الأنظمة الديكتاتورية والعديد منهم الذين اختاروا المنفى لينجوا من قبضتها، لا يؤمن في قدرة الشعوب المضطهدة على تحرير أنفسها، فهم يأملون النجاة لشعوبهم فقط إذا تدخل الآخرون، حيث يضع هؤلاء ثقتهم في القوى الخارجية، ويؤمنون بأن المساعدة الدولية فقط تمتلك القوة الكافية لإسقاط الأنظمة الديكتاتورية. وقد تتمثل هذه القوة الخارجية في الرأي العام أو الأمم المتحدة أو بلد معين أو في اجراء مقاطعة اقتصادية أو سياسية. إلا أن شارب لا يثق في صدق نية القوة الأجنبية في مساعدة الشعوب المضطهدة، ذلك أن الدول الأجنبية تتحرك فقط من أجل الحصول على

مكاسب اقتصادية وسياسية وسيطرة عسكرية على البلاد، لذلك يقرر أن إسقطا النظام الديكتاتوري بفعالية وبأقل التكاليف يعتمد على انجاز المهام الأربعة التالية (جين شارب، 2003، ص14.):

- تعزيز الشعوب المضطهدة في تصميمها وعزيمتها وثقتها بنفسها ومهارات المقاومة.
- تعزيز جماعات ومؤسسات الشعوب المضطهدة الاجتماعية المستقلة.
- خلق قوة مقاومة داخلية قوية.
- وضع خطة تحرر استراتيجية حكيمة وكبيرة وتنفيذها بمهارة.

ويسترشد شارب بمقولة تشارلز ستوارت بارنل خلال إضراب في ايرلندا عن دفع الأجور سنة 1879 بقوله:"**لا يفيد الاعتماد على الحكومة...عليكم الاعتماد فقط على عزيمتكم...ساعدوا انفسكم من خلال وقوفكم معا...امنحوا ضعفائكم القوة...توحدوا ونظموا صفوفكم...لكي تنتصروا**".

تنبع مصادر قوة الأنظمة الديكتاتورية حسب شارب من النقاط التالية (جين شارب، 2003، ص15):

- السلطة: أي ايمان الناس بشرعية النظام وأن طاعته واجب اخلاقي.
- الموارد البشرية: عدد وأهمية الأشخاص والجماعات التي تطيع وتتعاون أو تقدم العون للحكام.
- المهارات والمعرفة: يحتاجها النظام لأداء أعمال محددة ويوفرها الأشخاص والجماعات المتعاونون.
- العوامل غير الملموسة: وهي درجة سيطرة أو تحكم الحكام بالممتلكات والمصادر الطبيعية والمصادر المالية والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصال والمواصلات.
- العقوبات: وتشمل العقوبات المطبقة على أو التي يهدد باستخدامها في حالة العصيان أو اللاتعاون لضمان الخضوع والتعاون اللازمين لبقاء النظام وقدرته على تنفيذ سياساته.

ويرى شارب أن منع التعاون الشعبي والمؤسساتي عن الحكام الديكتاتوريين يسمح بتقليص وربما قطع توفر مصادر القوة التي يعتمد عليها جميع الحكام، فبغياب هذه المصادر تضعف قوة الحكام ومن ثم تنحل، ويستدل شارب في ذلك بقول ميكيافلي أن:"الذي يعاديه جميع العامة لن يستطيع توفير الأمن لنفسه وكلما زادت قسوته كلما ضعف نظام حكمه".

ويقول أن مراكز القوة الديمقراطية المتمثلة في مجموعات ومؤسسات حكومية مستقلة عن الدولة تشمل على سبيل المثال العائلات والمنظمات الدينية والمؤسسات الثقافية والأندية الرياضية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمعات الأدبية ومؤسسات أخرى، توفر أطر جماعية ومؤسساتية يستطيع الأفراد من خلالها التأثير على توجه المجتمع ومقاومة الحكومة عندما تتعدى على مصالحهم وأهدافهم، وبالتالي تصبح مراكز القوة الديمقراطية هذه جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من القاعدة البنيوية لمجتمع حر، حيث نجد أن استقلالها ونموها المستمرين هما متطلبان لنجاح النظال التحرري.

وحسب شارب تتكون أساليب النضال التحرري اللاعنفي من ثلاثة أنواع هي الاحتجاج والاقناع، اللاتعاون، التدخل (جين شارب، 2003، ص30):

- تتكون أساليب الاحتجاج والإقناع اللاعنفي بشكل كبير من مظاهرات رمزية تشتمل على الاستعراضات والمسيرات والاعتكاف، حيث يبلغ مجموعها 54 أسلوبا، كما هو مبين في الشكل الموالي.

أساليب الاحتجاج والاقناع

تصريحات رسمية:	مخاطبة الجماهير العريضة:	احتجاجات جماعية:	أعمال رمزية عامة:
خطابات عامة، رسائل معارضة أو تأييد، بيانات تصدر عن منظمات ومؤسسات، تصريحات علنية موقعة، بيانات عن المظالم والمطالب، تقديم عرائض جماهيرية. **ممارسة الضغط على الأفراد** ملازمة المسئولين، توبيخ المسئولين، المآخاة، الاعتكاف. **التجمعات الشعبية:** التجمع من أجل الاحتجاج أو التأييد، لقاءات احتجاجية، لقاءات احتجاجية مموهة، عقد الندوات.	شعارات وكاريكاتورات ورموز، لافتات وملصقات وإعلانات تظاهرية، نشرات وكتيبات وكتب، صحف ودوريات، تسجيلات وإذاعة وتلفزيون، كتابة في الجو وعلى الأرض. **المسرح والموسيقى:** مشاهدة مسرحية تهكمية، تأليف المسرحيات وعزف الموسيقى، استخدام الغناء. **انسحاب وتنصل:** الخروج من مكان معين، الصمت، رفض التشريفات، إدارة الظهر.	تفويض، احكام صورية (هزلية)، جماعات ضاغطة (اللوبي)، اعتصامات، انتخابات صورية (هزلية). **المواكب:** مسيرات، الاستعراض، مواكب دينية، الحجيج، قافلة سيارات. **تكريم الموتى:** الحداد السياسي، الجنازات الرمزية، الجنازات التظاهرية، زيارة المقابر.	رفع الإعلام وعرض الالوان الرمزية، ارتداء الرموز الخاصة، الصلاة والعبادة، توزيع مواد تحتوي على رموز خاصة، التعري تعبيرا على الاحتجاج، اتلاف الشخص لممتلكاته الخاصة، استخدام اضواء ترمز إلى مغزى معين، عرض اللوحات الفنية المعبرة، استخدام الطلاء كنوع من الاحتجاج، استخدام اشارات واسماء جديدة، استخدام الاصوات كرموز، استصلاح رمزي للعفارات، ايماءات بذيئة.

➢ وينقسم اللاتعاون إلى ثلاثة فئات صغرى هي: اللاتعاون الاجتماعي (16 أسلوبا)، اللاتعاون الاقتصادي مثل المقاطعة (26 أسلوبا)، اللاتعاون السياسي (38 أسلوبا)، كما هو مبين في الشكل الموالي.

أساليب اللاتعاون		
أساليب اللاتعاون الاجتماعي	أساليب اللاتعاون الاقتصادي	أساليب اللاتعاون السياسي
نبذ الاشخاص: المقاطعة الاجتماعية، مقاطعة اجتماعية انتقائية، حجب العواطف وعدم إظهارها الحرمان، التحريم. اللاتعاون مع الاحداث الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات: تعليق النشاطات الاجتماعية والرياضية، مقاطعة الشئون الاجتماعية، اضرابات الطلاب، العصيان الاجتماعي، الانسحاب من المؤسسات الاجتماعية. الانسحاب من النظام الاجتماعي: البقاء في المنزل، اللاتعاون الشخصي الشامل، هروب العمال، الخلوة، الاختفاء الاجتماعي، الهجرات الاحتجاجية.	**1- المقاطعة الاقتصادية:** **أعمال يقوم بها المستهلكين:** مقاطعة المستهلكين، عدم استهلاك المنتجات المقاطعة، سياسة التقشف، الامتناع عن دفع الأجور رفض الاستئجار، مقاطعة المستهلكين الوطنية، مقاطعة المستهلكين الدولية. **أعمال يقوم بها العمال والمنتجون:** مقاطعة عمالية، مقاطعة المنتجين. **الاعمال التي يقوم بها الوسطاء:** مقاطعة المزودين والوكلاء. **أعمال يقوم بها اصحاب الاملاك والمدراء:** مقاطعة التجار، الامتناع عن تأجيره أو بيع الممتلكات، منع التوظيف واغلاق المؤسسات، رفض المساعدة الصناعية، اضراب عام للتجار. **أعمال يقوم بها اصحاب المصادر المالية:** سحب الودائع البنكية، الامتناع عن دفع الرسوم والمستحقات والضرائب، الامتناع عن دفع الديون والفوائد، قطع المخصصات والقروض، الامتناع عن دفع المداخيل الحكومية، الامتناع عن قبول النقد الحكومي. **الاعمال التي تقوم بها الحكومات:** الحصار الاقتصادي المحلي، وضع تجار على القائمة السوداء، حظر البيع دوليا، حظر الشراء دوليا، الحظر التجاري الدولي. **2- الاضراب:** **الاضرابات الرمزية:** الاضراب الاحتجاجي، المغادرة الفورية. **الاضرابات الزراعية:** اضرابات الفلاحين، اضراب عمال المزارع، رفض العمل الإلزامي، إضراب المعتقلين، إضراب احد فروع الصناعة، اضراب المهنيين. **الاضرابات الصناعية العادية:** اضراب منشأة صناعية، اضراب الصناعة، الاضراب التضامني. **الاضرابات الجزئية:** الاضراب التصاعدي، اضراب الصدمة، الاضراب التباطؤي، اضراب التقيد بالانظمة، الاضراب بالغياب المرضي، الاضراب بالاستقالة، الاضراب المحدود، الاضراب المحدد. **الاضرابات الصناعية المزدوجة:** الاضراب المعمم، الاضراب العام. **الجمع بين الاضرابات والاغلاقات الاقتصادية:** اضراب مؤقت للتعبير عن الاحتجاج، الاغلاق الاقتصادي.	**نبذ السلطة:** سحب الولاء، رفض التأييد العام، خطابات وكتابات تدعو إلى المقاومة. **امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة:** مقاطعة الهيئات التشريعية، مقاطعة الانتخابات، مقاطعة الوظائف والمراكز الحكومية، مقاطعة الدوائر والوكالات والهيئات الحكومية الأخرى، الانسحاب من المؤسسات التربوية الحكومية، مقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة، رفض مساعدة الجهات التنفيذية، إزالة اشارات وعلامات المكان الخاصة، رفض الموظفين المعينين، رفض حل المؤسسات القائمة. **بدائل الجمهور للطاعة:** معارضة وامتثال بطيء، العصيان في حالة غياب الاشراف المباشر، العصيان الجماهيري، العصيان المقنع، رفض تفريق الحشود، الاعتصام، رفض التجنيد الاجباري والإبعاد، الاختباء والهروب واستخدام الهويات الزائفة، عصيان مدني للقوانين غير الشرعية. **أعمال يقوم بها موظفوا الحكومة:** امتناع محدد عن المساعدة من قبل اركان الحكومة، قطع خطوط اتصال الاوامر والمعلومات، المماطلة والإعاقة، لا تعاون اداري عام، لاتعاون قضائي، عدم فعالية مقصود ولا تعاون انتقائي مع جهات السلطة التنفيذية، التمرد. **أعمال تقوم بها الحكومات المحلية:** مراوغات وتأخيرات شبه قانونية، لا تعاون وحدات حكومية ذات صلاحية. **أعمال حكومية دولية:** تغيير في العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الأخرى، تأخير وإلغاء الاحداث الدبلوماسية، سحب الاعتراف الدبلوماسي، قطع العلاقات الدبلوماسية، الانسحاب من المنظمات الدولية، رفض العضوية في الهيئات الدولية، الطرد من المنظمات الدولية.

➢ أما أساليب التدخل اللاعنيف من خلال الأساليب النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل الصيام والاحتلال اللاعنيف والحكومة الموازية، ويبلغ عددها 41 أسلوبا، كما هو مبين في الشكل الموالي.

أساليب الاحتجاج والإقناع
التدخل النفسي: الانكشاف أمام العناصر الطبيعية، الصيام، المحاكمة المعكوسة، التحرش باستخدام اللاعنف.
التدخل الجسدي: الاعتصام، الاعتصام وقوفا، الاعتصام ركوبا، الاقتحام، الطواف، الصلاة اقتحاما، غارة اللاعنف، غارات اللاعنف الجوية، غزو اللاعنف، الاعتراض اللاعنيف، الحاجز اللاعنيف، الاحتلال اللاعنيف.
التدخل الاجتماعي: تأسيس نماذج اجتماعية جديدة، ارهاق التسهيلات، المماطلة، المقاطعة الكلامية، مسرح المغاوير، مؤسسات اجتماعية بديلة، نظام اتصالات بديل.
التدخل الاقتصادي: قلب الاضراب، الاضراب الاعتصامي، استيلاء على اراضي باستخدام اللاعنف، تحدي الحصار، تزوير بدافع سياسي، الشراء الوقائي الاحتكاري، حجز الموجودات، اغراق الأسواق بالسلع، حماية محددة، اسواق بديلة، انظمة مواصلات بديلة، مؤسسات اقتصادية بديلة.
التدخل السياسي: ارهاق الانظمة الإدارية، كشف هويات العملاء السريين، الرغبة في السجن، العصيان المدني للقوانين المحايدة، العمل بدون تاوطؤ، ازدواجية السلطة والحكومة الموازية.

يرى شارب أنه يمكن للقوى الديمقراطية الوطنية أن تحصل على دعم خارجي قد يكون في شكل: عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تفرضها الحكومات والمنظمات الدولية على أنظمة الحكم الديكتاتورية، كما يمكن أن تأخذ هذه العقوبات شكل فرض حصار اقتصادي وفرض حظر على بيع الأسلحة وتخفيض مستويات الاعتراف الدبلوماسي أو قطع العلاقات الدبلوماسية ومنع المساعدات الاقتصادية ومنع الاستثمار في الدولة ذات الأنظمة الديكتاتورية، بالإضافة إلى طرد ممثلي الحكومة الديكتاتورية من المنظمات الدولية المختلفة، أضف إلى ذلك امكانية الحصول على مساعدات دولية متمثلة في دعم مالي وإعلامي مباشر للقوى الديمقراطية.

لقد ألهمت كتابات شارب الشباب العربي الباحث عن التغيير، فكانت حركة 6 أفريل بمصر إحدى الحركات الشبانية في الدول العربية التي استندت إلى استراتيجية التغيير اللاعنفي من أجل إسقاط الأنظمة الديكتاتورية العربية، وحسب العديد من المصادر العربية فقد استفاد شباب الثورة العربية من دورات تكوينية في العديد من الدول التي نجحت بها الثورات السلمية مثل في صربيا وجورجيا وشيلي بالإضافة إلى دورات في بعض الدول العربية، فقد نظم المركز الدولي من أجل النضال السلمي ورشة عمل في مصر منذ عدة سنوات كان من بين الأوراق التي وزعها المركز الذي يقوم بتدريب الناشطين علي الديمقراطية 891 طريقة حول النضال السلمي ومجموعة من الأساليب والتكتيكات التي تتراوح بين الاحتجاجات ضد الجوع والفقر وعمل الاضطرابات السلمية والكشف عن هوية العملاء السريين. وأكد بعض الناشطين الذين حضروا ورشة العمل "إن المتدربين الذين تدربوا في ورشة العمل كانوا نشطين في كل من الثورتين التونسية والمصرية. وأضافت أن بعض الناشطين ترجموا مقتطفات من عمل السيد شارب إلي اللغة العربية وأن رسالته" بمهاجمة نقاط ضعف الطغاة" ظلت عالقة في أذهانهم، وقد علق شارب على الثورة المصري قائلا: "إن الشعب المصري هو من حرر نفسه بنفسه

وليس أنا فدوري في الثورة المصرية هو دور المعلم ولكن في النهاية الطالب هو من يحصد ثمار نجاحه"(محمد رياض، 2011).

خاتمة:

وخلاصة القول أن الثورات العربية التي قام بها شباب عربي، كانت لأسباب اقتصادية واجتماعية منها تردي مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة، والهوة الساحقة بين أصحاب السلطة الذين يملكون وغالبية الشعب الذي يعيشون تحت عتبة الفقر. إلا أن هذه الثورات لم يكن ليكتب لها النجاح لولا الدعم الخارجي المتمثل في الولايات المتحدة والدول الأوربية، التي لجمت آلة القمع البوليسية للأنظمة العربية الديكتاتورية، وفتحت للشباب الثائر قنوات اتصال رقمية عبر الانترنيت، وذلك بالرغم من أن النظام قام بقطع الانترنيت لاخماد الثورة، وأطلقت يد الشعب من خلال التحكم في القيادات الأمنية في هذه الدول تاركة الرئيس وحيدا في مواجهة إرادة الشعب، أما في الحالات التي لم تكن تسيطر فيها الولايات المتحدة على القيادات الأمنية كالحالة الليبية واليمنية والحالة السورية، فقد قدمت الولايات المتحدة وحلفاءها الاوربيين دعما دبلوماسيا وعسكريا للمعارضة في هذه الدول، ومن هنا صار يحق للولايات المتحدة تسمية الثورات العربية بربيع عربي وليس بثورة، باعتبار أن الثورة هي مناهضة للامبرالية، وأن الولايات المتحدة من خلال هذا الربيع تريد ترتيب البيت العربي بما يخدم مصالحها ومصالح حليفتها في المنطقة اسرائيل.

لقد كان لشبكات التواصل الرقمية أو المعروفة بشبكات التواصل الاجتماعي من فايسبوك وتويتر ويوتوب وغيرها دور حاسم في إنجاح الثورات العربية، حيث ساهمت في نقل الحقائق إلى الرأي العام العالمي حول حقيقة الممارسات القمعية والتعسفية التي انتهجها النظام لقمع الثورة، كما أن تلك المواقع زادت في وعي وتنشئة المواطن العربي حتى باتت تعتبر من وسائل التنشئة الاجتماعية إلى جانب الأسرة والمدرسة، فقد سمحت هذه الشبكات للمواطن العربي بالاحتكاك بنظيره الأوربي والإطلاع والاستفادة من تجربته الديمقراطية.

وقد اتفق العديد من الملاحظين أن الفكر التحرري العربي لم يكن مصدره داخلي، بل اقتبس من كتابات أهم الكتاب الاستراتيجيين وهو الجنرال جين شارب الذي مزج بين خبرته العسكرية وتكوينه كمحلل سياسي ليقدم للشباب العربي نظريته حول التغيير اللاعنيف من خلال استخدام وسائل سلمية في الاحتجاج والتظاهر، هذه الوسائل التي رصدها شارب من الكثير من التجارب الديمقراطية التي عايشها في الكثير من دول العالم كالشيلي و بولونيا المانيا الشرقية تشيكةدوسلوفاكيا وسلوفينيا وأوكرانيا.

وعلى الرغم من هذا التوظيف والتوجيه الخارجي تبقى للثورات العربية فرصة للاستجابة لمطالب الشعب في الحرية والتنمية، وانتاج نموذجي ديمقراطي يتجاوب والخصائص الحضارية العربية.

الهوامش:

[1] أهم تلك الدراسات دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول التحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي، ودراسة لريتشارد هاس Richard Hass مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان "نحو ديمقراطية شاملة في العالم الإسلامي"، ولكن أخطر تلك الدراسات هي التي أعدتها شيريل بينارد Cheryl Benard تحمل عنوان "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات"، وقد دعت الدراسة الحكومة الأمريكية لتبنى الإسلام الليبرالي ومؤديه، وشن حملة تشويه على التيارات التي تعادى القيم والمبادئ الأمريكية، والتي تميل إلى العنف والتطرف.

[2] ومن ابرز الهيئات العاملة في الوطن العربي المعهد الدولي الجمهوري International Republican Institute المرتبط بقوة بالحزب الجمهوري، أما مهمة هذا المعهد فهي إنجاز تقارير عن تطور وسرعة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وتمويل مراكز عربية تنشر مثل هذه الثقافة، وعقد الندوات لتدريب أحزاب المعارضة (المقبولة) على تنظيم الحملات الانتخابية والدعاية...الخ. كما أن الهيئة المسماة National Council on US-Arab Relations تنظم زيارات للعسكريين الأمريكيين إلى المنطقة العربية، للتعرف على المنطقة والتوجهات السائدة فيها. كما يمول الصندوق القومي للديمقراطية الأمريكي مؤسسات المجتمع المدني العربية على غرار المجلات والصحف الحرة مثل: مجلة الرواق العربي في مصر، مجلة برولوغ (Prologues) في المغرب، صوت الشعب في فلسطين (53 ألف دولار عام 1996)، مجلة المشرق في الأردن.

[3] وتكمن النخبوية هنا في اعتبار أنّ تعبئة الفلاحين وتنظيمهم للقيام بثورة مرتهن بوجود قيادة كارزمية أو تنظيم سياسي أو طبقة قائدة، ذلك أن الصورة السائدة عن الفلاحين هي افتقارهم الكامل أو شبه الكامل للوعي والتنظيم السياسيين، ممّا ينزع عن الهيئات الفلاحية أيّ طابع سياسي، بل يجعلها تحركات عفوية أو تلقائية، وهو الاتجاه الذي سيطر على نظرة المؤرخين الهنود لثورات الفلاحين ضد الحكم الكولونيالي البريطاني.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

الكتب

1. فهمي عبد القادر، النظام الإقليمي العربي احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 1999.
2. جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر، ترجمة: خالد دار عمر، الولايات المتحدى الأمريكية: معهد ألبرت آينشتاين، ط3، 2003.

المقالات الورقية والالكترونية

3. ـــ . ـــ، من ربيع براغ الى الربيع العربي، نقل مخطط انتفاضة المجر من اوربا الشرقية الى الشرق الأوسط، مقالة متاحة عبر موقع

https://sites.google.com/site/communistvoice/arparticls24

4. عادل المدوري، الثورات العربية من يقف وراءها، مقال منشور عبر موقع بتاريخ 2011/8/3.

http://www.nakhbay.com/news.php?action=show&id=1263

5. حسن الحسن، هل تصبح ليبيا عراقا جديدا، مقال منشور عبر موقع بتاريخ 2011/3/7.

https://groups.google.com

6. سليم البرصان أحمد، مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأبعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة سياسة دولية، أكتوبر 2004،

www.siyassa.org.eg

7. عبد الحي (وليد)، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد267، سنة2001.
8. بلقزيز عبد الإله، ورقة العمل الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد304، سنة2004.
9. حسنين توفيق ابراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، كراسات استراتيجية، المجلد 14، العدد 139، 2004، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالة متاحة عبر

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K23.HTM

10. أشرف جلال حسن محمد، أثر التقنيات الاتصالية الحديثة (المواقع- المنتديات - المدونات) على تشكيل الرأي العامفى المجتمع العربي .. دراسة تشخيصية مقارنة في ضوء مدخل الإعلام البديل، مقالة منشورة عبر موقع

http://www.sudanja.net/articles.php?action=show&id=87

11. محمد صفار، بروز النضال الشبابي الجديد، مقالة منشورة عبر موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، www.dohainstitute.com

12. سعود المولى، دور موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك في الثورة التونسية، مقالة منقولة عن أسماء بن جبارة، متاحة عبر

http://saoudelmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post_7842.html

13. محمد رياض، الجنرال شارب.."ملهم" الثورات العربية، مقال منشور على موقع بتاريخ 2011/03/18.

http://www.masress.com/akhbarelyom/3901

الدراسات غير المنشورة

14. مرسي مشري، الخلفيات والأبعاد السياسية للحرب على الإرهاب، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2007.

الكتب باللغة الاجنبية

15. Michel Mourre, Dictionnaire encyclopédique d'histoire, Paris, Bordas, 1996.